



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم -دراسة مقارنة-

رسالة تقدمت بها الطالبة

تبارك مكي جبير

إلى معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في القانون العام

بإشراف الأستاذ الدكتور

علي حمزة عسل الخفاجي

أستاذ القانون الجنائي

٢٠٢٥م

١٤٤٧هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ
أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النور الآية (١٩)

الاهداء

إلى بلدي المفضي، موطن أجدادي، وبلاد الرافدين... العراق العزيز.

وإلى النبي الأكرم محمد وآله الطيبين الطاهرين،

وإلى صاحب العصر والزمان (عجل الله فرجه الشريف)،

أهدي هذه الصفحات رجاءً تعجيل الفرج وشرف الشفاعة.

إلى روح جدي المرحوم الحاج جبير عيسى،

الذي سعت في هذا الطريق لأرفع اسمه عالياً، وأحفظ ذكره من الاندثار،

وكم تمنيت أن يكون حاضراً بيننا اليوم، ليشاركني فرحتي

إلى أبي العزيز

وإلى من لولاها ما سلكت هذا الطريق، ولا أكملت... إلى أمي العزيزة

وإلى أخواتي الغاليات: سجي، وتقي، وهنه،

أنس أيامي ورفيقات دربي.

وإلى سندي في الحياة: علي ومؤمل،

عزوتي وفخري.

أهدي ثمرة جهدي وقطاف سنواتي،

راجية أن يكون هذا الانجاز بدايةً لأعمال خير تُثمر وتنفع.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين. أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور (علي حمزة عسل الخفاجي)، الذي أكنّ له بالغ الاحترام والتقدير لما قدّمه لي من دعم علمي وتوجيهي متميز طوال فترة إعداد هذه الرسالة. لقد كان مثالا للعطاء العلمي، فلم يدّخر جهدًا في توجيهي، وتصحيح مساري العلمي كلما احتجت إلى ذلك، وكان عطاؤه الكريم في توفير المصادر والاحاطة العلمية دافعًا حقيقيًا لإنجاز هذا العمل بالشكل الذي يليق بالمستوى الأكاديمي لمعهد العلمين. وإنّ ما تعلمته تحت إشرافه لا يقدّر بثمن، فقد كان بحقّ مشرفًا أكاديميًا رفيع الكفاءة، واسع المعرفة، دقيق الرؤية، وأصيلًا في منهجيته، فله مني كل الشكر والتقدير.

و كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة معهد العلمين للدراسات العليا بدايةً من العميد الدكتور زيد العكيلي ورئيس قسم القانون الدكتور صعب ناجي عبود، والدكتور المساعد علي عادل اسماعيل والدكتور خالد خضير دحام ، وجميع أساتذتي في معهد العلمين، لما بذلوه من جهود علمية قيّمة من بداية المرحلة التحضيرية وإلى نهاية المرحلة البحثية، وإلى موظفي مكتبة العلمين لما قدموه من خدمات وتسهيلات علمية مشكورة.

ولا يفوتني أن أثنى بالشكر على القائمين على المكتبة الحيدرية، والمكتبة الحسينية، والمكتبة العباسية، لما أتاحوه من مصادر معرفية أغنت مادتي العلمية وأسهمت في دعم هذا البحث.

ولا يسعني في هذا المقام الا أن أعبر عن خالص امتناني وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الافاضل، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، سائلًا الله أن يوفقني لما فيه رضاهم العلمي.

وختامًا، فإن هذا العمل جهدٌ بشري، فإن وفقت فيه فذلك من فضل الله وتوفيقه، وإن حصل فيه تقصير فمن نفسي، والله ولي التوفيق.

المستخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع "التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم - دراسة مقارنة"، بوصفه أحد أبرز الاشكاليات القانونية المستحدثة في البيئة الرقمية، التي أثارت تحديات أمام الانظمة العقابية التقليدية. فقد أضحت التفاعل مع المحتوى المنشور - سواء عبر الاعجاب، أو التعليق، أو إعادة النشر، أو النقل - سلوكاً له آثار قانونية قد تبلغ حدّ المساءلة الجزائية في بعض التشريعات، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى توافر الركن المعنوي في مثل هذه الصور من الأفعال الرقمية.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود فجوة تشريعية بين تطور الوسائل الرقمية وبطء استجابة التشريعات الوطنية لها، مما أفرز ممارسات تفتقر إلى إطار قانوني واضح، ويدفع بالقضاء إلى اجتهادات متباينة. وانصببت الدراسة على تحليل مدى مشروعية هذا التفاعل الرقمي، وبيان ما إذا كان يدخل ضمن حدود حرية التعبير المحمية، أم يشكل في بعض صورهِ سلوكاً يقتضي تدخلاً عقابياً، لا سيما عندما يتضمن إساءة، أو تحريضاً، أو انتهاكاً لخصوصية الغير.

ولتحقيق أهداف البحث اتبعت الدراسة منهجاً تحليلياً مقارناً بين التشريعات العراقية والمصرية والفرنسية، لتسليط الضوء على كيفية تعامل هذه الانظمة مع الظاهرة محل الدراسة. وكشفت المقارنة أن المشرع الفرنسي كان الأكثر تقدماً من حيث تطوير أدواته القانونية، من خلال توسعة مفهوم العلانية واستيعاب إعادة النشر بوصفها سلوكاً مستقلاً، بينما استجاب المشرع المصري عبر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨. أما في العراق فما زال الاعتماد قائماً على قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، على الرغم من عدم ملاءمته للفضاء الرقمي الحديث.

و تطرقت الدراسة إلى تأصيل المسؤولية الجزائية المترتبة على هذا النوع من التفاعل، ومدى انطباق أحكام المساهمة الجنائية الاصلية أو التبعية عليه، مع بيان الركن المادي والمعنوي والظروف المصاحبة للفعل. و خلُصت إلى أن كثيراً من صور التفاعل الالكتروني قد يفضي إلى مساءلة جزائية غير متوقعة من المستخدم، وهو ما يستدعي إعادة النظر في البنية التشريعية بما يوازن بين حرية التعبير وحماية الحقوق الفردية.

المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
من	إلى	
أ		الآية القرآنية
ب		الاهداء
ج		شكر و عرفان
د		المستخلص
هـ	و	المحتويات
١	٦	المقدمة
٨	٦٦	الفصل الأول: الإطار النظري للتفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم
١٠	٣٨	المبحث الأول : ماهية التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي
١٠	٢٤	المطلب الأول: تعريف التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي وأنواعه
١١	١٩	الفرع الأول: تعريف التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي
٢٠	٢٤	الفرع الثاني: أنواع مواقع التواصل الاجتماعي وصور التفاعل معها
٢٤	٣٨	المطلب الثاني: موقف التشريعات الجزائية من التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي
٢٥	٣٢	الفرع الأول: الأحكام التقليدية مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي
٣٢	٣٨	الفرع الثاني: الأحكام المستحدثة للتفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي
٣٩	٦٦	المبحث الثاني: حدود وأساس الإباحة والتجريم للتفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي
٤٠	٥٤	المطلب الأول: حدود الإباحة للتفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي
٤٠	٤٧	الفرع الأول : أساس إباحة التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي
٤٧	٥٤	الفرع الثاني : شروط إباحة التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي
٥٥	٦٦	المطلب الثاني: حدود تجريم التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي

٦١	٥٦	الفرع الأول : أساس التجريم في قوانين العقوبات والقوانين الخاصة
٦٦	٦١	الفرع الثاني: شروط تجريم التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي
١٤٩	٦٨	الفصل الثاني : أحكام تجريم التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي
١١٢	٦٩	المبحث الأول: الأحكام الإجرائية لتجريم التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي
٨٩	٧٠	المطلب الأول: خصوصية التحري والتحقيق في قضايا التجريم على وسائل التواصل الاجتماعي
٨١	٧٠	الفرع الأول: الأحكام الخاصة بالتحري وجمع الأدلة
٨٩	٨١	الفرع الثاني: الأحكام الخاصة بالتحقيق الابتدائي
١١٢	٩٠	المطلب الثاني: خصوصية المحاكمة في قضايا التجريم على وسائل التواصل الاجتماعي
٩٧	٩٠	الفرع الأول: الأحكام الخاصة بمحكمة الموضوع
١١٢	٩٧	الفرع الثاني: الأحكام الخاصة بالطعن بالأحكام
١٤٩	١١٣	المبحث الثاني: الأحكام الموضوعية لتجريم التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي
١٣٥	١١٤	المطلب الأول: أثر التجريم في أحكام المساهمة الجنائية
١٢٧	١١٤	الفرع الأول: أثر التجريم في أحكام المساهمة الأصلية
١٣٥	١٢٧	الفرع الثاني: أثر التجريم في أحكام المساهمة التبعية
١٤٩	١٣٥	المطلب الثاني: أثر التجريم في العقوبات الجزائية
١٤١	١٣٦	الفرع الأول: أثر التجريم في العقوبات الجزائية في صورتها الاعتيادية
١٤٩	١٤٢	الفرع الثاني: أثر التجريم في العقوبات الجزائية المصاحبة للظروف
١٥٣	١٥٠	الخاتمة
١٧٦	١٥٤	المصادر
B	A	Abstract

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع الدراسة:

في العقود الأخيرة شهد العالم تحولاً نوعياً في أنواع التواصل تمثلت في توسع وسائل التواصل الاجتماعي حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الروتين اليومي للأفراد ، هذا التحول رافقه بزوغ ظواهر قانونية جديدة، من بينها التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي سواء "بالتعليق أو بالأعجاب أو بإعادة النشر والمشاركة" وهذا أدى إلى بروز تساؤلات قانونية بمدى مشروعية هذا التفاعل وفيما إذا كان يدخل في حدود حرية التعبير أو يندرج داخل إطار الأفعال المجرمة الموجبة للمساءلة القانونية.

جاءت هذه الدراسة الموسومة "بالتفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم-دراسة مقارنة" انطلاقاً من حداثة هذا الموضوع وأهميته ، من أجل تركيز الضوء على الاطار القانوني لهذا النوع من السلوكيات من خلال استعراض مواقف التشريعات العراقية و المصرية و الفرنسية سعياً إلى رسم الحدود الفاصلة بين المباح والمجرم من صور التفاعل الالكتروني، وبيان مدى فاعليه النصوص العقابية التقليدية في الحد من الجرائم الرقمية المستحدثة .

والتفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي هو كأي عمل آخر لا يخلو من الاخطاء العمدية وغير العمدية التي من الممكن أن ترتكب من قبل المستخدمين ، وما ينشأ عن تلك الاخطاء من سلوكيات قد تصل إلى حد الجرائم، ومن هذا المنطلق فإنّ هذه الدراسة تهتم ببيان الحد الفاصل بين الإباحة والتجريم عن تلك الأعمال من حيث أسبابها، وأسسها التشريعية، والآثار الجزائية المترتبة عليها.

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع بأنه على الرغم من كثرة الابحاث التي تنصب حول الجوانب القانونية والمؤلفات الفقهية المختلفة لتحديد نطاق الإباحة والتجريم عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الا أنه من النادر أن تجد أبحاثاً تتعلق بالتفاعل مع المنشورات المتاحة في تلك الوسائل والذي يتحقق أما بمشاركة تلك المنشورات أو بتأييدها أو عدم تأييدها أو حتى الرد والتعليق عليها ، فضلاً عن ذلك اتساع نطاق استخدام تلك الوسائل بين المستخدمين ، إذ إنّ اتساع هذا النطاق

سيؤدي في النتيجة إلى زيادة الاحتمالات في حدوث الأخطاء الناشئة عن ذلك الاستخدام وما يترتب عليها من مسؤولية جزائية على مرتكبيها .

والاهمية الأخرى لهذا الموضوع تأتي من كون هذه الدراسة هي من بين الدراسات القليلة التي تناولت المسؤولية الجزائية للتفاعل مع المنشورات المتاحة في تلك الوسائل، وإن كانت هناك دراسات سبقتها لكنها اتصفت بالعموم، لذلك ومن هذا المنطلق نجد أن لهذه الدراسة من الأهمية بأنها ستسد ثغرة في المكتبة القانونية.

إن الكتابة في موضوع التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم يعد أمراً بالغ الأهمية لعدة أسباب: منها الحفاظ على الأمن والنظام العام، إذ إن المنشورات غير المشروعة قد تعرض على العنف أو التطرف أو تثير النعرات الطائفية، مما يهدد السلم الاجتماعي. مثلما أن المسؤولية الجزائية تردع الأفراد عن القيام بمثل هذه الأنشطة ويحافظ على الأمن والاستقرار المجتمعي.

ومن زاوية حماية الحقوق والحريات الأساسية: فإن التعبير الحر عن الرأي هو حق أساسي، لكن ذلك لا ينبغي أن يتعارض مع حقوق وحريات الآخرين. فالمسؤولية الجزائية تضمن حدوداً لهذا التعبير بما لا يضر بالحقوق الأخرى كالكرامة والخصوصية.

ومن جانب مكافحة الجرائم الإلكترونية فإنّ المنشورات غير المشروعة قد تتضمن جرائم الإلكترونية كالتشهير أو التحريض على الكراهية أو الإساءة للآخرين. والمسؤولية الجزائية تساعد في ردع مرتكبي هذه الجرائم وتحقيق العدالة.

وفي مجمل الأمر فإنّ الإباحة والتجريم في التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي له أثر مهم في حماية المجتمع وحقوق الأفراد وضمان الاستخدام المسؤول لتقنيات التواصل الاجتماعي.

ثالثاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية فالأسباب الموضوعية تتعلق بحدثة موضوع التفاعل مع المنشورات الإلكترونية وأهميتها خاصة في ظل تطور التقنيات الحديثة التي دخلت كل بيت وبانت تستخدم من قبل الجميع دون أن يكون لدى الأغلب منهم تحوط من مخاطر التفاعل مع المنشورات الإلكترونية، أما الأسباب الذاتية تنطلق من الرغبة بالبحث في

هذا الجانب المهم الذي نشهده يوميا وبوتيرة متصاعدة للوقوف على تفاصيل هذه الجرائم وآثارها وموقف التشريعات الجنائية منها وكذلك أثر القضاء في مواجهتها.

رابعاً - مشكلة الدراسة

يعالج موضوع التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم موضوعاً على درجة من الأهمية والخطورة لا سيما وأن نطاق المسؤولية عنها قد أخذ بالاتساع ، فالدولة حينما تضع الاطار العام لحماية حقوق الأفراد في حياتهم واعتبارهم المتمثل بسمعتهم وشرفهم ومكانتهم الاجتماعية، فأنها تمنع أي اعتداء ينال من هذه الحقوق، فضلاً عن العقوبة التي تفرضها على هذا الاعتداء سواء اكان عمداً أو خطأ، ويكون ذلك عبر ما تتخذه السلطة القضائية من إجراءات ، وهنا تنثور المشكلة وهي مدى كفاية الضمانات في القانون الجزائي العراقي في تحقيق الحماية لحقوق الأفراد إزاء مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عن تفاعلهم مع المنشورات المتاحة ، فضلاً عن التوازن الذي ينبغي على الدولة ايجاده بين إباحة ممارسة حرية التعبير عن الرأي بشكل عام ، وبين توفير الحماية اللازمة لحقوق الأفراد والذي يتطلب منها التقيد بالإجراءات التي تهدف إلى حماية الحقوق وهي تقوم بممارسة وظائفها، وهذا يفضي إلى إشكاليه أخرى في إطار هذا البحث تتمثل في تحديد النقص التشريعي الخاص بكفاية القواعد التشريعية للمواجهة الجزائية عن الأفعال الجرمية المرتكبة من قبل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي .

ويمكن القول إن المشكلة المحورية التي يدور حولها البحث تتمثل بمجموعة من الاسئلة حاول

الباحث الاجابة عليها وهي كالآتي:

- ١- ما هي حدود الإباحة وحدود التجريم عن التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي؟
- ٢- ما هو موقف التشريع العراقي وتشريعات دول المقارنة (المصري والفرنسي) من موضوع الإباحة والتجريم عن التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي سواء كان ذلك في المجالات التقليدية المنصوص عليها في قوانين العقوبات، أم في المجالات المستحدثة كالقوانين الخاصة بمواجهة جرائم المعلوماتية والتي لم تشرع في العراق حتى الان؟

٣- هل يتحمل كاتب المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي المسؤولية الجزائية عن الأفعال الجرمية لمن تفاعل مع ذلك المنشور، أم تكون مسؤولية هؤلاء المتفاعلين مستقلة عنه، أم يسأل الاثنين معاً، وما هو الأساس القانوني لتلك المسؤولية الجزائية؟

٤- مدى كفاية النصوص القانونية التقليدية في التشريع العراقي النافذ لتغطية أحكام المسؤولية الجزائية الناشئة عن التفاعل غير المشروع في وسائل التواصل الاجتماعي.

٥- مدى الحاجة إلى إقرار مشروع قانون جرائم المعلوماتية العراقي الذي لم تتم المصادقة عليه حتى الآن في البرلمان العراقي، وفيما إذا كان المشروع المذكور سيؤدي إلى مواجهة كافية للجرائم المرتكبة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي؟

٦- ما هي طرق التفاعل المشروع (المباح) وغير المشروع (المجرم) عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وما هي طبيعتها القانونية؟ وهل يمكن تطبيق أحكام المساهمة الأصلية والتبعية التقليدية في قوانين العقوبات على التفاعل غير المشروع عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

٧- هل استطاعت بعض الأجهزة المكلفة بالتحري وجمع الأدلة عن الجريمة المعلوماتية في العراق ومنها مديريات الأمن الوطني في العراق وكذلك أجهزة الاستخبارات على وفق الامكانيات التقنية المتاحة لها من مواجهة الجرائم المرتكبة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي؟

٨- مدى الحاجة إلى الاستعانة بأساليب التحري وجمع الأدلة غير التقليدية في إطار أحكام المسؤولية الجزائية الناشئة عن التفاعل غير المشروع في وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها إليه التسرب والمراقبة الالكترونية؟

خامساً: صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي تواجهنا في هذا الدراسة قلة الابحاث الفقهية التي تطرقت إلى حدود الإباحة والتجريم عن التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي فضلاً عن ندرة الأحكام القضائية، وسيتم التغلب على تلك الصعوبات بعون الله وتوفيقه من خلال:

١- الرجوع إلى القواعد العامة للإباحة وللمسؤولية الجزائية بوجه عام وتطبيق ما يمكن تطبيقه على التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي.

٢- البحث فيما يتوافر من التطبيقات القضائية والوقائع التي صدرت فيها قرارات تخص منشورات التواصل الاجتماعي ومعرفة المبادئ التي أرساها القضاء الجزائي العراقي والعربي بهذا الصدد فيما يخص الإباحة أو التجريم.



٣- الاستعانة بما هو متوفر من مصادر عربية واجنبية.

سادساً: الدراسات السابقة

لقد سبقت هذه الدراسة بعض الجهود البحثية التي حاولت معالجة الإشكاليات القانونية المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن معظمها لم يتناول بصورة مباشرة موضوع التفاعل مع المنشورات بوصفه سلوكاً مستقلاً. ومن بين تلك الدراسات:

١. عطف علي قمر الدين دراسة بعنوان (استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم)، التي ركزت على بيان الحدود الفاصلة بين المشروعية وعدم المشروعية في الأفعال المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مع محاولة تأصيل الضوابط القانونية لحرية التعبير في البيئة الرقمية. وقد مثّلت هذه الدراسة إضافة مهمة في جانبها النظري، غير أنها بقيت في إطار القواعد العامة ولم تُعالج بصورة تفصيلية الآثار الجزائية المترتبة على مجرد التفاعل مع المحتوى المنشور كالضغط على زر الإعجاب أو إعادة النشر، الأمر الذي يميّز هذه الرسالة عنها من حيث التركيز على التكيف القانوني الدقيق لأفعال التفاعل الشائعة، وإبراز إمكانية إخضاعها لأحكام المساهمة الجنائية الأصلية أو التبعية.

٢. مصطفى حسين موسى دراسة بعنوان (المساهمة التبعية في الجريمة الإلكترونية - دراسة مقارنة)، وقد تناولت صور المساهمة الجنائية في الجرائم المعلوماتية، مسلطة الضوء على دور الشريك والمحرّض والمسهّل في ارتكاب الأفعال الإجرامية عبر المنصات الرقمية. وقد أسهمت الدراسة في إثراء النقاش حول قابلية نقل قواعد المساهمة الجنائية التقليدية إلى الفضاء الإلكتروني، غير أنها لم تتطرق بصورة خاصة إلى صور التفاعل الرقمي الشائعة مثل الإعجاب أو التعليق أو إعادة النشر. وبالمقابل، تميّزت هذه الرسالة بكونها تنقل البحث من المستوى العام للمساهمة الجنائية إلى التطبيقات الجزئية للتفاعل، محللةً أثر كل صورة من صور التفاعل على طبيعة المساهمة، سواء كانت أصلية أم تبعية، ومقترحةً معايير موضوعية للتفرقة بينهما.

٣. علي صالح هاشم دراسة بعنوان (المسؤولية الجزائية عن نشر المحتوى الإلكتروني غير المشروع - دراسة مقارنة) والتي اقتصرَت على بحث مسؤولية الناشر الأصلي للمحتوى غير

المشروع على مواقع التواصل الاجتماعي، مبينةً نطاق مساءلته والعقوبات المترتبة على فعله. وقد أغفلت هذه الدراسة بيان الوضعية القانونية للمتفاعل مع المحتوى المنشور، وما إذا كان يمكن اعتباره فاعلاً أصلياً أم مساهماً تبعياً. ومن هنا جاءت هذه الرسالة لتسد هذا الفراغ البحثي، من خلال التركيز على مركز المتفاعل وتحليل صور تفاعله المختلفة، وبيان أثرها على قيام المسؤولية الجزائية ونوع العقوبة، فضلاً عن المقارنة بين المشرع العراقي ونظيره المصري والفرنسي في هذا المجال.

وبناءً على ما تقدّم، يتضح أن الدراسات السابقة قد أسهمت في التأسيس العام للإطار القانوني لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها لم تتناول بصورة مباشرة موضوع التفاعل مع المنشورات بوصفه ظاهرة قائمة بذاتها، وهو ما تسعى هذه الرسالة إلى معالجته تفصيلاً عبر دراسة مقارنة تستهدف سدّ الفراغ التشريعي وتقديم مقترحات عملية لتطوير المنظومة الجزائية بما يواكب متطلبات البيئة الرقمية الحديثة.

سابعاً- مناهج الدراسة

ستكون هذه دراسة وفقاً للمنهج التحليلي والمقارن لكونه المنهج الأكثر انسجاماً مع موضوع البحث، فهي دراسة تحليلية للتفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم بصورة خاصة وأساسها القانوني، وهي كذلك دراسة مقارنة من الجهة الأخرى لكونها تقوم على أساس تحليل النصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع البحث واستنباط الأحكام الناتجة عنها ومقارنتها مع بعض التشريعات الأخرى وهي التشريع الفرنسي والتشريع المصري، فضلاً عن استقراء موقف القضاء العراقي من الموضوع لبيان جوانب الكمال والقصور فيه مع الإشارة إلى موقف قضاء الدول المقارنة قدر الامكان .

ثامناً - هيكلية الدراسة

إنّ هيكلية هذه الرسالة الموسومة بـ"التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم - دراسة مقارنة" تتكون من فصلين رئيسيين، تسبقهما مقدمة، ويتفرع كل منهما إلى مباحث ومطالب وفروع تفصيلية، على النحو الآتي:

يخصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للتفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي بين الإباحة والتجريم، ويقسم على مبحثين اثنين:

يتناول المبحث الأول "ماهية التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي"، وينقسم إلى مطلبين؛ يبحث المطلب الأول في تعريف التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي وأنواعه، عن طريق فرعين، يخصص الأول لتعريف التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي، بينما يتناول الفرع الثاني أنواع مواقع التواصل الاجتماعي وصور التفاعل معها. أما المطلب الثاني، فيُعنَى ببيان موقف التشريعات الجزائية من التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي، متناولا في الفرع الأول الأحكام التقليدية، وفي الفرع الثاني الأحكام المستحدثة التي أُدخلت لمواكبة التطورات التكنولوجية والفضاء الرقمي.

أما المبحث الثاني من الفصل الأول فيتناول حدود وأساس الإباحة والتجريم للتفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي، وينقسم على مطلبين:

يعالج المطلب الأول حدود الإباحة، متناولا في فرعه الأول أساس إباحة التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي، وفي فرعه الثاني شروط تحقق هذه الإباحة.

بينما يبحث المطلب الثاني حدود تجريم التفاعل مع منشورات التواصل الاجتماعي، عن طريق بيان أساس هذا التجريم في الفرع الأول، ثم بيان شروطه الموضوعية في الفرع الثاني. ينتقل البحث بعد ذلك إلى الفصل الثاني، والذي يُعنى بدراسة أحكام تجريم التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي.

ويقسم هذا الفصل على مبحثين:

يتناول المبحث الأول الأحكام الإجرائية، مقسماً إلى مطلبين؛ يتناول المطلب الأول خصوصية التحري والتحقيق في قضايا التجريم على وسائل التواصل الاجتماعي، عن طريق فرعين، يخصص الأول للأحكام الخاصة بالتحري وجمع الأدلة، والثاني للأحكام الخاصة بالتحقيق الابتدائي.

أما المطلب الثاني فيتناول خصوصية المحاكمة في هذه القضايا، إذ يفرد الفرع الأول لدراسة الأحكام الخاصة بمحاكمة الموضوع، ويخصص الفرع الثاني للأحكام المتعلقة بالطعن في الأحكام الصادرة في هذه القضايا.

أما المبحث الثاني من الفصل الثاني فيُعنى بالأحكام الموضوعية المرتبطة بتجريم التفاعل مع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي، مقسماً إلى مطلبين؛ يبحث المطلب الأول أثر التجريم على أحكام المساهمة الجنائية، متناولا أثر التجريم على المساهمة الجنائية الأصلية في الفرع الأول، وعلى المساهمة الجنائية التبعية في الفرع الثاني.

أما المطلب الثاني فيخصص لدراسة أثر التجريم على العقوبات الجزائية، وذلك عن طريق بيان أثره على العقوبات الجزائية في صورتها الاعتيادية في الفرع الأول، وأثره على العقوبات الجزائية المصاحبة للظروف في الفرع الثاني.

وتختتم الرسالة بـ"الخاتمة"، التي تتضمن بياناً بأهم النتائج التي توصلت إليه الدراسة، نليها مجموعة من المقترحات.

